الفصل الثالث

تأثير التغير الاجتماعى والتكنولوجى

من المعالم الثابتة نسبيا فى مجتمعنا ، سرعة معدل التغير ، ففى هذه البلاد يقدرون على الدوام الأحوال التى تشجع على التجديد والتغير تقديرا عاليا · وبالرغم من أن صاحب التجديد كثيرا ما يجد مقاومة فى أى مجتمع آخر من أولئك الأعضاء الذين يتعرض موقفهم للخسارة نتيجة لذلك التغيير فانه يحظى هنا بقسط من التشجيع أكثر مما يحدث فى أى مكان آخر تقريبا ، وفى أى وقت من التاريخ · ويصدق هذا بنوع خاص على السنوات الأخيرة ، اذ ارتبطت ذخيرة المعلومات الواسعة والأساليب بتزايد عدد السكان ووفرة الموارد المادية والعقلية على السواء ، فى صورة منافسة عالية يحميها نظام الاقتصاد الحر · وكما يشير « بورتن كلارك » B. clark فى قوله : « ان الانسان العصرى فى ثورة علمية ثانية ، فالثورة الأولى كانت ممركزة فى المحرك البخارى وآلة الغزل ، ووضع الآلة مكان العضلة · والثورة العلمية الثانية وهى التى حدثت فى السنوات الأربعين الماضية وبخاصة من سنة ١٩٤٥ تتمركز فى الطاقة الذرية ، والتشغيل الذاتى ، والعقول الألكترونية ، والمواد الكيميائية ، وهى تمجد تمجيدا عظيما ، الطاقة المستخرجة فنيا ، وهى أيضا تغير طرق الأداء والتشغيل المتعاقبة ، وتغير المواد التى يعمل بها الناس والآلات ، وكثيرا ما تخضع الآلات للفكر والاشراف البشرى · وبالرغم من أننا نزحف الى المعهد التكنولوجى على أساس من الأساليب المتراكمة التى أنتجتها الثورة الصناعية الأولى ، فنحن الآن غارقون فى التكنولوجيا الى حد الافراط · فمن خلال آثارها المتشعبة تغير تقريبا كل المؤسسات (١) » ·

ليس الابداع التكنولوجى الا بعدا واحدا للتغير فى المجتمع بطبيعة الحال • ومع ذلك فان السمة البارزة فى المجتمعات البشرية هى المدى الذى تبلغه الثقافة والتركيب الاجتماعى من العلاقات المتبادلة • ومن ثمة ، فالابداع كثيرا ما يؤدى الى كل من التغيرات المعيارية والتكوينية فى المجتمع ، والعكس بالعكس • ويحدث التغير فى كل المستويات وجميع أجزاء المجتمع ، وان كان لا يسير بالضرورة بنفس السرعة فى كل منطقة • ويتحرج موقف الانسان عندما يجد عضوا فى مجتمعنا لم يشعر بتأثير التغير الاجتماعى والثقافى بشكل أو بآخر مرات عدة طوال حياته • وتشعر المؤسسات والمجموعات بنفس الأثر الذى تضاعفه تجارب أعضائها ، ويغلب أن يجعله وجود الاجراءات والمعايير الثابتة شديد الوطأة • ولما كانت لا توجد ضرورة لاثبات أن مجتمعنا فى الوقت الحاضر يقاسى من جراء التغير الاجتماعى والثقافى السريع اثباتا مفصلا، فان ما يعنينا هو تأثير التغير فى تصنيف مناطق التغير الكبرى فى الوقت الحاضر ، هذا بالاضافة الى أننا نريد أن نبحث فى ايجاز مسألة المبادىء العامة التى يمكن وضعها للتغير الاجتماعى بالنظر الى طبيعته العامة ، مع بذل جهد للوصول الى فهم أوضح للقوى التى تسببه •

ويلخص « ولبرت مور » W. Moore فى كتابه «التغير الاجتماعى» السمات الخاصة للتغير العصرى فيما يلى :

١ ــ ان التغير السريع فى أى مجتمع معين ، أو ثقافة معينة يحدث كثيرا أو « باستمرار » •

٢ ــ ان التغيرات ليست مؤقته ولا منعزلة فى مكان محدد ــ أى أن التغيرات فى سلاسل متعاقبة أكثر منها نوبات « مؤقتة » تليها فترات هدوء لتجديد البناء ؛ وتميل النتائج فى الواقع الى التردد خلال أقاليم برمتها أو العالم بأسره •

٣ ــ واذن فما دام التغير المؤقت محتملا « فى كل مكان » ويمكن أن تكون نتائجه واضحة « فى كل مكان » فان له أساسا مزدوجا •

٤ ـ أن نصيب التغير العصرى المخطط ، أو الذى ينشأ من النتائج الثانوية لتجديدات مدروسة ، أبعد مدى منه فى الأزمنة السابقة .

٥ ـ وبناء على ذلك ، يتسع مجال التكنولوجيا المادية والاستراتيجيات الاجتماعية اتساعا سريعا ويكون تأثيره النهائى اضافيا أو تراكميا على الرغم من أن بعض الطرائق سرعان ما تصبح قديمة نسبيا .

٦ ـ ويؤثر حدوث التغير بصورة عادية فى مجال أوسع بالنسبة للتجربة الفردية وسمات المجتمع الوظيفية فى العالم المعاصر لا لأن مجتمعات كهذه أكثر « تكاملا » من جميع الوجوه ، ولكن لعدم استثناء أية صورة من صور الحياة من التغير المنتظر أو الطبيعى . (٢)

ومن ثمة يؤكد « مور » أن التغير فى المجتمعات العصرية حالة طبيعية ، وأنه يقوم على الاعتماد المتبادل ، فى حين أنه يبين فى نفس الوقت مخاطر الحياة الاجتماعية فى عهد تكون مناهجه ملائمة اليوم لواجب ما،ثم لاتلبث أن تهجر فى الغد.وفى ضوء سمات مجتمعنا هذا يصبح كثير من الضغوط ، والضغوط المضادة ، على المدرسة أقرب الى الفهم ، ولما كانت المدارس تحتل مكانا مركزيا فريدا فى مجتمع متطور بسبب وظائفها المزدوجة كعوامل للتجديد والضبط الاجتماعى فقد فرضت عليها المؤسسات التربوية صيانة ذلك التوازن الدقيق بين الركود والتغير المشوش . والمنتظر من المدرسة أن تدرب أعضاء المجتمع على التفكير الخلاق وتزودهم بالمهارات الضرورية للاستمرار فى خلق التغير ، وفى نفس الوقت تغرس فيهم تراثا ثقافيا أساسه التقيد بالمعايير والتقاليد القائمة .

وسنركز حديثنا قبل كل شىء فى البقية الباقية من هذا الفصل على وصف عدد من أهم مناطق التغير فى مجتمعنا ،

ونوضح فى نفس الوقت قليلا مما تتضمنه التربية من المفاهيم فى كل حالة ؛ والتحليل التالى ، الى جانب المادة المعروضة فى الفصول السابقة ، تكفل بالأساس النظرى لبحوث أكثر استفاضة عن المشكلات التربوية الدقيقة التى تشكل بقية هذا المجلد ٠

التغير التكنولوجى :

ان تكنولوجية المجتمع ،هى هذا الوجه من ثقافته ، الذى يعنى بادىء ذى بدء بقدرة أعضاء المجتمع على التكيف وفقا لبيئتهم من الناحيتين الطبيعية والاجتماعية ، ومن ثمة فان كل مجتمع لديه تكنولوجيا ، وان كانت درجة تحكمها فى البيئة تحكما فعالا ، وتعقد التكيف بها ، تختلف من مجتمع لآخر اختلافا كبيرا ، فان التكيف الأساسى للبيئة الطبيعية فى المجتمعات التى بلغت شأوا بعيدا من التقدم التكنولوجى على غرار مجتمعنا نحن ، يكون فى الواقع تاما ، ويكرس نصيب متزايد من طاقات المجتمع التكنولوجية لحل المشكلات الناشئة من البيئة « الاجتماعية » (مثل استخدام العقول الألكترونية لتحليل البيانات الخاصة بالمؤسسات والأفراد) ولتغيير أو « توسيع » البيئة الطبيعية فى مقابل التكيف بها (مثل التحكم فى الطقس واستكشاف الفضاء) ٠

ومعدل الابداع التكنولوجى يرتبط مباشرة ، كما أشرنا ، بحجم القاعدة الثقافية الموجودة والاطلاع العلمى الواسع ٠ ولما كان مجتمعنا قد أصبح أكثر تقدما ، فقد زاد معدل التجديد والابتكار ٠ اننا نواجه الآن احتمالات تعاملنا مع تكنولوجيا « متغيرة » ، بل متغيرة بخطى واسعة (٣) ، ومن المفيد أن نفكر فيما اذا كانت سرعة التقدم الفنى الجارية ستستمر الى أن ينعزل المجتمع فى نهاية المطاف نتيجة لعجزه عن التكيف مع التغيرات التى أوجدها ، أو نفكر فيما اذا كان معدل التغير سيقل فى النهاية حين تضعف مهارتنا الفنية القوية عن انتاج معرفة جديدة ٠

ويبقى أن نوضح أن التكنولوجيا تتضمن أكثر من الأدوات المعدنية وأن التطور التكنولوجى أبعد من اختراع نوع جديد من طائرة أو صاروخ أو مجفف للشعر،بل الأخطر شأنا من المنتجات الحديثة التى تنجم عن التغير التكنولوجى ، هى الأساليب والاجراءات والمهارات الجديدة المسئولة عن تقدمها وانتاجها ، بل الطرق الجديدة فى صنع الأشياء هى التى تيسر لكل من نواحى التقدم الجارية لخيرنا المادى ، وللتجديدات ، سبيل الاستمرار فى توسيع آفاقنا التنكولوجية لتوفر لنا رؤية ما يمكن أن يحدث ٠

وواضح أنه كلما تغير المجتمع تكنولوجيا اضطر النظام التربوى الى مجاراة خطاه ، فلا يتعين على المدرسة انتاج أشخاص قادرين على العناية بالآلات التى يعتمد المجتمع على دورانها وحسب ، بل ان الأهم من هذا أن تمد بقية السكان بالمعرفة والمهارات والثقافة الرفيعة الضرورية للتكيف بالعديد من التغيرات من حولهم تكيفا ناجحا ، وحل أية مشكلات جديدة تنشأ من التجديدات التكنولوجية الجارية ٠ فهذا ضرورى اذا كنا نريد المحافظة على أنفسنا ، فاذا رأينا أن التطور والتغير المستمرين مرغوبان ، فيجب على المدارس القيام بمسئوليتها الاضافية ، وهى اعداد أعضاء معينين من المجتمع للقيام بدور فعال فى عملية التغير ٠

والتأثير الأول لكل هذا على المدرسة ، هو احداث تغييرات جبرية مستمرة فيما يدرس ولو على مستويات أساسية تعليمية الى حد ما ٠ ولما كانت العقول الالكترونية قد ازدادت تعقيدا ونفعا ، فان اجراء تغيرات فى منهج الرياضيات الأساسى مثلا ، أصبح ضرورة لكى يتمكن الأعضاء الجدد فى المجتمع من الاستفادة من الآلات المتاحة لهم على نحو أكثر كفاءة ٠ ولما كانت معلوماتنا عن مبادىء علوم الطبيعة والكيمياء والأحياء تتسع فى كل من الناحيتين النظرية والعملية ، فان محتوى الدراسات الثانوية فى هاتين الناحيتين وفى الموضوعات الأخرى يجب أن يغير ليلائم آراءنا الجديدة ٠ ومادامت الأساليب والمعارف

الجديدة المعنة فى التخصص قد أصبحت ضرورية فى كثير من مختلف أعمال الطبقة الكادحة ذوى الياقات الزرقاء ابتداء من الحرف الميكانيكية حتى الزراعه ، فان التدريب المهنى فى هذه المجالات لم يعد أكثر أهمية فحسب ، بل ويحتاج الى الفحص الدقيق المستمر ، ولكن على مستوى مختلف ٠

كل هذا يجعل تغيير اتجاه المدرسين نحو مادتهم ذا أهمية متزايدة ، فيتناولونها ككل من المعرفة المتغيرة ، لا كمجموعة حقائق ومبادىء جامدة غير قابلة للتغير ٠ فقد ظل الموقف ازاء المعرفة حتى الآن من سمات الطالب الجامعى ، وقلما كان سمة لمدرس المدرسة الابتدائية أو الثانوية ، وهذا يمثل من وجهة نظر المجموعة الأخيرة من المدرسين تغييرا ثوريا قويا فى متطلبات وظائفهم ، فمدرس التعليم الابتدائى أو الثانوية لم يكن بحاجة الى « الاطلاع على الآداب » بنفس الطريقة التى ينتظر أن يتبعها المدرس فى الكلية أو الجامعة ، جنبا الى جنب مع التطورات الجديدة التى تحدث فى مجاله؛ واذن لم تكن العادة الجارية اعتبار هذا الشرط للوظيفة عند وضع الأنصبة التعليمية لهؤلاء المدرسين ٠ فاصطدام مدرسى المدارس الأولية والثانوية الذين يحتاجون الى مزيد من المنح الدراسية ، بأشياء مثل الميزانيات المدرسية وجدول المرتبات والخدمات المكتبية المتاحة واختيار المدرسين الجدد وتدريبهم ، ليست بالأشياء التى يصعب تصورها ، وينبغى أن نوضح أن بعض الخطوات قد اتخذت بالفعل فى هذه الناحية ، مثل انشاء مراكز تجديد التدريب الصيفى (وتخصيص منح للمدرسين لمواصلة الدراسة بها) واستخدام « المدرسين الأوائل » Master Teachers الذين يمنحون اجازة من العمل استعدادا لتقديم موضوعات متخصصة ، وبالرغم من ضرورة هذه الأشياء ونفعها ، فاننا مع ذلك لم نخدش غير السطح فى محاولتنا حل مشكلة واسعة هى كيفية وضع المدرسين المرهقين جنبا الى جنب مع التطورات الحديثة فى مجالاتهم وفى المجتمع بعامة ٠

ويتصل بالحاجات السابق ذكرها ، للتغير المستمر فى المنهج ٠

أن تزايد التعقيد فى تكنولوجيتنا يميل الى جعل التدريب أكثر تخصصا وفى سن مبكرة أمرا ضروريا ، اذا كنا نريد تجنب التطويل فى عملية التربية الى مالانهاية ، وهذا ينطوى على مفاهيم ضمنية لعملية توزيع القوى البشرية وتحقيق الموهبة الذاتية (الذى سنبحثه فى الفصل السادس) وكذلك لتغيير مطالب المنهج الدراسى فى المستويين الابتدائى والثانوى ٠

وأخيرا ، فان تكنولوجية التربية نفسها متغيرة استجابة للتغيرات التى تحدث فى المواد التى يجب أن تدرس ، واتاحة الاتصال بالأساليب الجديدة وما يتصل بها من تجديدات ، ونتيجة لزيادة المعرفة بطبيعة عملية التعلم ، وسنعود الى هذه النقاط فى الفصلين الخامس والسابع ٠

البيروقراطية والتخصص :

يرتبط بزيادة التعقيد التكنولوجى فى المجتمع ، نمو المؤسسات البيرقراطية الكبرى التى تتميز بسلطة هرمية مكونة رسميا من وظائف معينة لكل منها عمل متخصص ودور ووضع محددان تحديدا دقيقا فى المؤسسة ٠ وقد نجم عن التحرك الى البيرقراطية وعن الزيادة المقترنة بها فى حجم المؤسسات فى جميع أجزاء المجتمع (بما فى ذلك التربية) عاملان مترابطان : البحث عن كفاءة أكبر لانجاز الواجبات المعقدة الى حد ما (مثل انتاج السيارات أو العقول الالكترونية) ، وارتفاع درجة الفنية المهنية المطلوبة فى كل مرحلة من مراحل العملية ، وكانت النتيجة وجود مؤسسات أضخم فأضخم ، تقوم على أساس تقسيم العمل تقسيما أكثر دقة ٠ وبالرغم من وجود كثير من العداء نتيجة لتجردها من سمات الشخصية الانسانية المزعومة ، فمن المتوقع حدوث تخلخل فى سيطرة المؤسسات البيرقراطية ابان العقدين القادمين ، وتشير كل الدلائل الى أن حجم المؤسسات القائمة ، ابتداء من الهيئات الحكومية الى الشركات ، سيظل فى النمو وزيادة التعقيد ٠

لقد أحدث التحول الى النظام البيراقراطى تأثيرا على المدرسة

من ثلاثة جوانب ... أولا : من حيث ما ينتظر أن يتعلمه التلميذ ، والفرص المتاحة أمامه ، يوجد اتجاه الى أن تنقل المدرسة الى التلميذ متطلبات المجتمع لمزيدمن المهارات المتخصصة فى شكل دراسات أكثر تخصصا ، وضرورة الاختيار المبكر بين الاعداد المهنى كمقابل للاعداد الاكاديمى وزيادة الاهتمام باختبارات الاستعدادت والميول المهنية ، لتصنيف الأطفال وفقا لاهتماماتهم وقدراتهم فى سن مبكرة ، ووضع شروط أكثر رسمية للترقية ، وبالتالى للتخرج أو منح الشهادة . ثانيا : لقد أصبحت عملية التعليم نفسها ، بالاضافة الى التكوين الداخلى للمدرسة أكثر تنظيما فى الوقت نفسه ، لأن التصنيف والتوزيع المتجانس ، ووضع الأطفال ذوى المشكلات أو القدرات الخاصة فى مجموعات ، أصبحت ممارسة تربوية معترفا بها فى عدد كبير جدا من المدارس . ثالثا : أمكن الاستفادة بوقت المدرس وجهده بدرجة أكثر فعالية عن طريق ممارسات أخرى مثل التعليم الجماعى ، والاستفادة من المدرسين الأوائل ومحاضرات التلفزيون ، وادخال المتخصصين فى مجالات مثل القراءة وتعليم اللغة الأجنبية . لقد أصبحت هذه التجديدات ممكنة وضرورية على السواء ، بزيادة حجم المدارس وتغير فكرة الجمهور عن المدرسة ، من كونها مكان تجمع غير رسمى للأطفال من جميع الأعمار والقدرات ، تشرف عليهم سيدة صارمة ، لكنها عانس حنون ، الى مؤسسة تؤدى وظيفتها بكفاءة ، ومزودة بمهنيين على مستوى عال من التدريب .

ان ميول المجتمع نحو التخصص فى العمل والتحول البيرقراطى ، وكذلك زيادة الحجم ، كل ذلك انعكس فى شكل نمو فائق فى الهيئات الهرمية الادارية المعقدة فى كثير من النظم المدرسية . فمنذ عدة عقود مضت تناقص عدد المدارس الموجودة فى الأحياء بمعدل يدعو الى الدهشة نتيجة لاعادة التنظيم وادماج الوحدات الصغيرة فهبط عدد مدارس النواحى وفقا لآخر أرقام مكتب التربية ، من ٤٠٥٠٠ فى سنة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ الى ٣١٧٠٠ فى نهاية سنة ١٩٦٣ (تتكون من ٢٧٨٠٠ أحياء عاملة و٣٩٠٠ أحياء غير عاملة) بنقص ٧ر٢١ فى المائة خلال أربعة

أعوام • ولما كانت مشكلات التنسيق والادارة قد تضاعفت ، بل تضاعفت بمعدل أسرع ، فقد يسر انضمام الأحياء المدرسية وجود كفاءات عظيمة فى عملية التربية كما أوضحنا ، ولكنها خلقت أيضا مشكلات جديدة للمدير ، مثل ذلك الواجب المعقد الشاق ، الذى يقتضى احضار الأطفال حيثما يجب أن يتوافر نقل التلاميذ بالسيارات • وأصبحت ادارة الجهاز المدرسى عملا ضخما فى أماكن كثيرة ، كما أصبحت الهرمية الادارية فى كثير من الأحيان شبيهة بشركة كبرى أو هيئة حكومية • ففى مدينة نيويورك تبلغ الميزانية السنوية لنظام التعليم الذى يتولى المسئولية المركزية لأكثر من ثمانمائة مدرسة أولية وثانوية عامة بالمدينة ، نحو بليون (أى ألف مليون دولار) • وسنبحث فى الفصل السابع بعض التشعبات والمفاهيم المتزايدة التى ينطوى عليها التعقيد التنظيمى ، ولكن يجب أن نؤكد هنا أن المشكلات الادارية ـ كانشاء المبانى الملائمة والمحافظة عليها ، وتوفير المقادير المطلوبة من الصابون الى الطباشير ، أو عمل مطعم قادر على تقديم وجبات مغذية للأطفال الذين لا يستطيعون الذهاب الى بيوتهم للأكل ـ لا يمكن فصلها كلية عن الشئون التربوية « الخالصة » مثل الحجم المثالى للفصول أو محتوى المقررات الرياضية • كما يجب توزيع الموارد المالية بين مختلف الأغراض المتنافسة ، وما يصرف على تدفئة المدرسة فى الشتاء (أو تكييف هوائها فى الأشهر الشديدة الحرارة) ، أو توفير الأتوبيسات المدرسية للتلاميذ ، لم يعد متوافرا لمرتبات المدرسين أو شراء الكتب المدرسية ، واذا اضطر الأطفال الى قطع مسافات أطول من المعتاد للوصول الى المدرسة ، اما بسبب اتساع مساحة منطقة المدرسة ، واما لتعقد مشكلة النقل بالأتوبيسات ، فان هذا قد يضعف من أدائهم لواجباتهم المدرسية • اذ أن الامكانيات المادية التى تهيئها المدرسة للأطفال لابد أن يكون لها أثر كبير فى أنواع الخبرات التربوية : من فن التمثيل الى الموسيقى الى التجارب العلمية • ومن ثمة فان المشكلات التنظيمية والادارية ، وان كانت تبدو تافهة ، لها أهمية كبرى عند البحث فى موضوع المدرسة والتغير الاجتماعى •

التغيرات السكانية :

شهد نصف القرن الأخير عددا من التغيرات الهامة فى حجم سكان مجتمعنا وتوزيعهم وتركيبهم · وتبين الاتجاهات الجارية أن التكوين السكانى سيستمر فى التغير ابان العقود القادمة ، ولما كان لابد للنظام التربوى أن يستجيب الى تغير السكان ، فيغلب على الظن أن كلا من التحولات الكبرى فى السكان سيكون لسياستها التربوية تشعبات ومشكلات فى مختلف المستويات ، ولعل أبرز تغير هو النمو الشامل فى السكان الذين يبلغ مجموعهم الآن نحو ١٩٠ مليون شخص · وكان معدل الزيادة فى سكان البلاد نحو ثلاثة ملايين فى كل عام ، مع زيادة كلية تبلغ نحو ١٩ فى المائة فى فترة الأعوام العشرة الماضية ، يرجع معظمها الى زيادة المواليد على الوفيات بالمقابلة بالعدد الصافى من المهاجرين · وهذه الزيادة ذات معدل أسرع كثيرا من الفترة السابقة على سنة ١٩٤١ التى يمكن أن تعزى الى الاتجاه نحو زيادة طفيفة ، والى المواليد فى الفترة التالية لتوقف حالة الكساد والحرب العالمية الثانية (٥)·ونتيجة لارتفاع معدل المواليد انخفض سن الدراسة بين السكان بسرعة، وبخاصة اذا قورنت بحجم مجموعة سنوات الكساد التى تبلغ الآن من العمر ٢٤ ـ ٣٢ سنة ·

كان تأثير هذه الزيادة على نظام التعليم عظيماللغاية ، بل كان الضغط أشد على المدارس فى أكثر المناطق ازدهارا لمواجهة تدفق التلاميذ الجدد · وازداد تعقد الموقف بسبب اضطرار بعض المناطق ، وبخاصة سكان الضواحى الى التعامل مع نصيب غير متناسب من الزيادة السكانية · وبناء على قول « اليانور برنرت L. Bernert وتشارلزنام C. nem» «ان مايقرب من ثلثى الزيادة فى السكان الوطنيين ابان السنوات العشر الماضية ، توجد بين سكان الضواحى » (٦) · وقد تبين من مسح أجراه مكتب التربية أن معدل الزيادة فى ثلاث سنوات ، من ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ الذى سجلته المدارس العامة بمناطق الضواحى ، كان يزيد على ضعف

المعدل بمدارس المدن الرئيسية (٧) · ومن أجل المشكلات سنخصص القسم التالى لبحث عمليات التمدين وشبه التمدين · الحادة التى تواجه هذه المناطق ، ومشكلات المدينة المركزية أيضا

ظل التكوين العنصرى لمجموع السكان ابان السنوات الثلاثين الماضية دون تغير نسبيا (نحو ١٠ فى المائة من السكان غير البيض) (٨) ولكن الهجرات الاقتصادية أحدثت تغييرات ملحوظة فى تشكيل مناطق معينة أخصها بالذكر الأقاليم المزدهرة بالمدن فى الشمال الشرقى والغرب الأوسط ، فاجتذبت أسواق العمل الكبرى فى هذه المناطق ، وبدرجة أقل فى بعض المدن الغربية ، عددا كبيرا من المهاجرين الزنوج من الجنوب الذين اضطروا الى البحث عن مساكن رخيصه الأجر فى حى الأقليات بالمدن الرئيسية ، فتضخم عدد السكان العنصريين بتدفق المهاجرين من بورتوريكو الى حد أن تجاوز عدد « الأقليات » عدد « مجموعات الأكثرية » فى قلب الاقليم ، وفى مقدمتها حى « مانهاتن » · والمشكلات التربوية التى نشأت من شدة تراكم المستوطنين من ذوى الدخل المنخفض الذين جاء كثيرون منهم من أصول محرومة من الثقافة ، عبرت عنها أخيرا حركات الاحتجاج المطالبة بالحقوق المدنية ، التى تتجمع بقوة دافعة فى أماكن مثل شيكاغو ونيويورك · وقد نظر قادة مجموعات الأقلية بحسن ادراك الى التربية على أنها جزء هام فى حل مشكلاتهم ، واشتد الضغط ، وسوف يظل ، على مديرى المدارس سعيا الى اتاحة قدر أكبر من الفرص التربوية لمثل هذه المجموعات · وقد أدى هذا التكدس البيئى من الزنوج ومجموعات الأجناس الأخرى المنخفضة الدخل بين جماعات سكان الحضر ، الى صعوبة ايجاد امكانيات تربوية ملائمة فى هذه المناطق الى أقصى حد · وقد ساعد على نشوء مشكلة التربية بين هذه الجماعات ، الميزانيات القاصرة ، والاكتظاظ ، ونفور المدرسين المتنافسين من العمل فى مثل هذه المناطق ، ومقاومة الثقافة الفرعية من جانب الأطفال للاشتراك فى الأنشطة المدرسية ، والمشكلات التربوية الخاصة ، مثل الحرمان الكلى من الثقافة ،

والعوائق اللغوية ، وسوء المستوى الصحى ، والحاجة الى كثير من الأطفال للقيام بأعمال تساعدهم على اعالة عائلاتهم · واذن فقد كانت مدارس المناطق الفقيرة بوجه عام أردأ نوعا من مدارس المناطق التى يقطنها بالمدينة أصحاب الدخل المتوسط والمرتفع بصورة واضحة · ولما كانت مجموعات الحقوق المدنية فى شيكاغو ونيويورك قد اقترحت أن الادماج الكلى فى الجهاز المدرسى ككل (مثال ذلك أنه « ليس لأية مدرسة أن تقبل أكثر من ٥٠ فى المائة من الزنوج ، من مجموع الطلبة ») هو الاجابة الوحيدة لمشكلة تهيئة الفرص التربوية المتساوية لأعضائها ، كما طلبت أكثر من هذا أن يتم التكامل مباشرة · وواضح أن العلاقات فى كل من النواحى المالية والاجتماعية لتحقيق مثل هذه السياسة فى جماعة الضاحية التى تقطنها أقلية مركزة ، تلقى صعوبات ضخمة ، ومع ذلك فهذه المشكلة من النوع الواسع النطاق الذى يجب أن يضيق عليه الخناق النظام المدرسى بالضواحى ·

وهناك حركات هجرة داخلية كبرى كثيرة قام بها السكان الأمريكيون ابان نصف القرن الماضى وهى ذات مغزى بالنسبة للسياسة التربوية والمشكلات ، ربما كان أبرزها جميعا الهجرة التى اتجهت نحو الغرب وأدت الى التزايد السكانى المذهل فى كالفورنيا واستتبع هبوطا فى النمو السكانى بالجزء الشمالى من البلاد ، ولقد فاقت كالفورنيا ، ولاية نيويورك فى سنة ١٩٦٣ بوصفها أكثر ولايات الاتحاد سكانا · ويتنبأ علماء الاحصاء بأن الاتجاه الحالى سوف يستمر عقدا آخر من الزمن على الأقل وقد أدى تزايد السكان الى ضغط شديد على نظام كالفورنيا التعليمى · ولاتزال هناك مشكلات كثيرة قائمة على الرغم من شدة رغبة المواطنين بالولاية فى تخصيص نسبة كبيرة من الموارد المتاحة للنهوض بالتسهيلات والخدمات التربوية · ولابد أن توجد فى أى منطقة سريعة النمو مطالب كثيرة متنافسة تواجهها الحكومة المحلية ، لتقديم الخدمات الأساسية للسكان القادمين ، وبالتالى تقع الميزانيات تحت ضغط أقوى منه فى المناطق الأكثر

استقرارا ، وفى نفس الوقت يغلب أن يكون الموقف السياسى فى حالة دائمة من التقلب ، لأن المجموعات الجديدة تحاول أن يكون لها صوت مسموع فى الشئون المحلية • ويقاوم السكان القدامى فى سبيل التشبث بمراكز القوى فى الجماعة • ويغلب على الظن أن يكون النظام التعليمى المدرسى أحد الميادين الكبرى فى الصراع الدائر بين العناصر الجديدة وبين المصالح القائمة ، ولربما ينعكس اضطراب الشئون المحلية على السياسة التربوية وتطبيقها •

وبينما كانت حركة الهجرة المتجهة غربا تشمل كل مجموعات السكان ، كانت هناك هجرة هامة مناظرة تنطوى على حركة اختيارية من الناس القدامى تتجه الى كل من الغرب والجنوب ـ وفلوريدا فى المكان الأول • أما نمو الجماعات بالمناطق المنعزلة فى جنوب كاليفورنيا ، وفلوريدا ، والمناطق الأخرى ذات المناخ الدفىء فله أثره على نظم التعليم المحلية ، مادامت هذه المجموعة السكانية ـ كما يتوقع المرء ـ أقل اهتماما ايجابيا بالمدارس ، وأقل رغبة . بل وغير قادرة على تقديم معاونة مناسبة للنظام التعليمى ؛ أما فى الأماكن التى يشكل فيها المسنون جزءا لا يتناسب مع السكان المحليين ، ثم يحصلون على الاعانة ضريبة للمدارس أو يصدرون سندات حرة لبناء المدارس ، فان الأمر فى هذه الحالة يكون أشد صعوبة •

وهنا حركة سكانية أخرى اختيارية ، ذات أهمية بالنسبة للسياسة التربوية ، وهى التحول من المناطق الزراعية الى المناطق غير الزراعية ، والتى تكشفت عن تناقص سكان الريف فى هذه البلاد ابان الخمسين أو الستين عاما الماضية ، والى جانب مساندة هذه الحركة بدرجة كبيرة للاتحاد الى تماسك أحياء المدارس التى علقنا عليها آنفا ، فان التحول من الزراعة الى غير الزراعة يخلق أيضا مشكلات لمدارس المدينة من حيث النهوض بأعباء تهيئة الأطفال المولودين بالريف لحياة المدينة ، ولما كان المجتمع يتحول أكثر فأكثر الى الأخذ بحياة المدن ، فان أولئك الذين يبقون فى الزراعة يطالبون أيضا بحاجات ضرورية

خاصة يجب أن تقابل بطريقة واقعية ومعقدة ، اذا كان لسكان الريف عندنا أن يظلوا جزءا مكملا لمجتمعنا ، ولما كان أعضاء المجتمع قد أصبحوا أكثر تحركا من الناحية الجغرافية ، وربما من الناحية الاجتماعية أيضا ، فان الاعتماد التقليدى المتبادل بين الاسرة (الأب والأم وأطفالهما) وأصول الاسرة (كالاجداد والعمات والخالات والأعمام والأخوال وأبناء العم والخال وغيرهم) قد يضعف الى حد ما ، وتقل نتيجة لذلك أهمية الدور الذى تقول به أصول الأسرة من حيث التهيئة الاجتماعية والتأثير الثقافى ٠

ومثل هذا الموقف كما أشرنا من قبل وضع مسئوليات وأعباء اضافية على عاتق المدرسة اذ حلت محل أصول الأسرة ، وتعوزنا هنا البيانات المنظمة ، ولكن يمكن القول بناء على الأسس النظرية بأنه فى المواقف التى يفتقد فيها الطفل مساندة أصول الأسرة مساندة فعالة يشترك المدرسون غالبا فى القيام بهذا الدور ، وبالاضافة الى دورهم المتمثل فى دور المرشد الأمين ، وربما يصدق هذا أيضا على بيئات المدن حيث كثيرا ما يجد الأطفال أنفسهم بعيدين عن الاتصال القوى بجماعة الكبار حتى لو كانت مجموعة أصول الأسرة قريبة منهم ٠ وقد بحثت بعض مفاهيم مثل هذا التطور فيما يتعلق بقيام المدرس بدوره فى الفصول السابقة ٠

ان معالم ثقافتنا التكنولوجية المتغيرة بدلت كثيرا من الأدوار الوظيفية فى المجتمع ، فحدث عدد من التغيرات فى تشكيل القوى العاملة ، وأهمها ازدياد نصيب النساء العاملات ٠

وواضح أن التشغيل الذاتى ، وكذلك زيادة الوظائف الكتابية التى نتجت عن النزعة نحو البيرقراطية كان لها صلة كبيرة بعدد النساء اللائى يشغلن وظائف كل الوقت أو بعض الوقت ، يشبه هذا فى الأهمية ، التحول الأساسى فى موقف المجتمع من العمل الملائم للنساء ، وقدرتهن على عمل معظم

الأشياء التى يقوم بها الرجال ، وقد ساعد نظـام التعليم كثيرا فى هذه العملية ، بامداد النساء بالمهارات الضرورية لمنافسـة الرجال منافسة ناجحة فى كل ميدان تقريبا من الميادين التى سعين اليهـا ٠

ولقد استخدم عدد كبير من التلاميذ فى السنوات الأخيرة ، بلغ وفقـا لتقرير بيرنت ونام Bernert & Nam (٢ر٨ مليون تلميذ من ١٤ ـ ١٧ سنة فى سنة ١٩٥٩) ، ولكن أقلية من هؤلاء كانت تترك المدرسة لكى تعمل (لايزال منهم فى المدرسة ٢ر٢ مليون تلميذ) (٩) ٠

ومعظم الوظائف التى يشغلها التلاميذ لاتحتاج الى مهارة ٠ ويتضح بالدليل القاطـع أن التلاميذ الذين يتركون المدرسـة ويشغلون وظائف أقل منزلة من أولئك الذين يظلون بالمدرسة (كان المتخلفون عن المدرسة ٨٠٠ر٠٠٠ تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٧ سنة فى أكتوبر سنة ١٩٥٩) (١٠) . يضاف الى ذلك أن الأرقام الحكومية التى أوردها بيرنت ونام تدل على أن ربع هؤلاء المتخلفين عن المدرسة فقط هـم الذين ألحقوا بوظائف ، وهو يقابل ٥ر١٢٪ من المتخرجين فى يونيو فى نفس الوقت ، وتؤيد هذه الأرقام الرأى القائل بأن معالم مجتمعنا التكنولوجية المتغيرة تخلق مسئوليات جديدة هامـة للمدرسة ، ويمكن أن نتوقع على أى حـال أن تتزايد أهمية هذه المسئوليات كلمـا استمر تركيب القوى العاملة فى التغير ٠

التحول الى حياة المدن وحياة الضواحى :

من أهم التغيرات التى حدثت فى تركيب السكان كما سبق أن أشرنا ، نمو المدن الكبرى وتطورها ، وما صحب ذلك من تبعية الجماعات المدنية التى تميل الى الاندماج مع بعضها البعض لتكوين مناطق سكنية ، تجارية وصناعية ، معقدة الى حد كبير أو صغير ، تعرف الآن بالأقاليم المدنية الرئيسية Metropolitan

فالنزعة الرئيسية عند المخلوقات البشرية الى التجمع معا وتكوين قرى وبلاد ومدن كبرى ليست بالميزة الجديدة فى نوعنا ، ولكن الامتداد الذى بلغه هذا الميل عندنا ، وأشكال الحياة الجماعية المشتركة التى تطورت نتيجة لذلك هو الشىء الفريد فى تاريخ العالم ٠

ولقد أجرى فى عام ١٩٦٠ تصنيف لنحو ٧٠ فى المائة من السكان ، أو أكثر من بين ١٢٦ مليون شخص بوصفهم من سكان المدن ، مقابل الأماكن الريفية الزراعية وغير الزراعية ، وأكثر من هذا أن ٣٦ مليون شخص من هذا العدد كانوا يعيشون فى أقاليم الحواضر ، مرتبطين بخمس مدن كبرى فى البلاد ، هى نيويورك وشيكاغو ولوس أنجيلوس ، وفيلادلفيا ، وديترويت (١١) ٠

وحدث نمو هائل فى حجم مناطق الحواضر ، بل ربما كان هذا النمو أكثر وضوحا فى التغيرات التى طرأت على بنيانها ٠ ولقد شاهدنا بوضوح انقلابا فى الميل الى النمو السكانى السريع الذى لازمهم طويلا فى قلب المدينة ، فيما ينطبق على المدن الكبرى على الأقل ، ولكن بدلا من ذلك ، تشربت المناطق المحيطة الجزء الأكبر من الزيادة السكانية ، بينما ظل وسط المدينة ثابت الحجم نسبيا ، بل ربما تناقص عدد سكانه فى بعض الحالات ، وكانت النتيجة أن أصبحت قطاعات برمتها من البلاد ذات صفة حضرية فى جوهرها حين نمت المدن ومناطق المدن الرئيسية جميعا الى الشكل الذى يصفه علماء السكان الآن بأنه « المدينة العملاقة » Megalopolis والتوقعات المستقبلة للاتجاهات الحاضرة تدل مثلا ، على أنه حوالى سنة ١٩٧٥ سيكون الاقليم الممتد على الساحل الشرقى للبحر ، من بوسطن الى بلتيمور وواشنطن د ٠ س ؛ منطقة حضرية موحدة أساسا ، وهناك تكهنات مماثلة بالنسبة للاتصال النهائى بالاقليم الرئيسى المحيط بلوس أنجلس ، مع الاقليم الحضرى المعقد ، الذى تقع فى وسطه مدينة سان فرنسسكو ٠

وقد خلق نمو مناطق المدن والضواحى المركبة ، مشكلات لأولئك الذين تقع عليهم مسئولية توفير المساكن لهذه الجماعات مع الخدمات الضرورية ، بصرف النظر عن تلك الأشياء التى تجعل الحياة أكثر يسرا وانتاجا • فالتنسيق والتخطيط بين الجماعات الكثيرة المختلفة المتشابكة يجب أن يتم اذا كانت التغيرات التى شكلها النمو السريع فى السكان لم توقع الفوضى فى الحكومة المحلية ، فمشكلات النقل يجب أن تحل لكى يستطيع الناس الوصول الى عملهم (وهم يميلون الى العمل فى أماكن بعيدة عن مساكنهم) ، ويجب فرض الضرائب مقابل الخدمات ، ويجب أن تؤيد العملية الديمقراطية ، ويجب أن يعطى للمواطنين صوت فى الشئون المحلية ، كما يجب أن تصدر القوانين وتنفذ لكى تستطيع أعداد كبيرة من مختلف الأفراد التعايش ، فى حين أنهم فى واقع الحال يسكن بعضهم فوق البعض الآخر ؛ وهكذا فى المشكلات المحيرة المألوفة التى تظهر كلما قرر عدد كبير من الناس الاستقرار فى مكان واحد •

تواجه أجهزة مدارس المدن والضواحى كثيرا من نفس المشكلات التى قابلت الهيئات الحكومية المحلية الأخرى،مادامت من طراز الوحدات السياسية شبه المستقلة ، (ويغلب أن تكون لها سلطات لفرض ضريبة على الدخل ، خاصة بالولاية) وهى بصدد امداد مقوماتها بسلسلة متزايدة التعقيد من الخدمات ، تحتاج الى امكانيات ومجموعة متخصصة من الموظفين ، ان بعض هذه المشكلات ، مثل ضمان الموارد المالية المتاحة ، وانشاء امكانيات ملائمة ، وتجنيد هيئة تدريس متنافسة ، وتوطيد اجراءات ادارية فعالة لمعالجة حجم الجهاز التعليمى وتعقيده — قد بحثت آنفا باختصار ، وستكون موضع بحث أطول فى الفصول التالية ، ومع ذلك ، فبسبب الوظائف الفريدة التى تقوم بها المؤسسات التربوية فى المجتمع العصرى ، خلقت مسألة سكنى الضواحى والمدن بعض المشكلات للمدرسة مما يحتاج الى الالتفات عند هذا الحد • وتتضمن هذه المشكلات :

(١) مسئولية المدرسة فى المساعدة على التطبيع بين الأعضاء من مختلف المجموعات التى تضم معظم سكان المدن ٠

(٢) دور المدرسة ذا الأهمية المتزايدة فى مساندة أنماط الضوابط الاجتماعية التى تتميز بمعدلات عالية من انتهاك المعايير الاجتماعية بسبب نقص الوسائل الفعالة لتهيئة الأطفال اجتماعيا ، ومن ثم يجب فرض حقوق وتحريمات معيارية ٠

(٣) الحاجة الى المدرسة فى تقديم خبرات تربوية لاعداد الأطفال للتكيف لحياة المدن ٠

التطبيع الثقافى للمجموعات المهاجرة ومجموعات الاقلية :

تختلف الجماعة الريفية التقليدية أو جماعة البلد الصغير التى تتميز بتجانس نسبى ، عن سكان المدن ذوى الثقافات المختلفة أشد الاختلاف ، ويرجع هذا ، الى حد كبير ، الى ميل المجموعات المهاجرة (والمهاجرين من الريف) الى الاستقرار فى المدن الكبرى، لقربها من أسواق العمل ، وكذلك الناس الآخرون ذوو الأحوال الثقافية المشابهة ، وكانت النتيجة تكوين بلاد من عروق متشابهة منتشرة فى مناطق الضواحى ، ولكنها مركزة بنوع خاص فى بلد رئيسى ؛ واضطرت النظم التربوية الى اتخاذ تدابير لمثل هذه المجموعات ، للاسراع بعملية التطبيع الثقافى والتمهيد لتهيئة أعضائها لحياة المجتمع ، واحتاج الأمر الى تقديم دراسات خاصة فى اللغة الانجليزية والتاريخ والمواطنة ، مع توفير وسائل التوجيه المهنى ٠ وبالاضافة الى مواجهة صعوبات تجنيد عدد كاف من المدرسين الذين يمتازون بسهولة التحدث بلغات هذه المجموعات ، فان المقاومة الطبيعية التى تبديها المجموعات المتحدة العرق ضد الضغوط التى تهدف الى منعها من عمل الأشياء بالطرق التقليدية القديمة ، تؤدى الى تعقيد عملية التطبيع الثقافى ٠ وبالرغم من أن أعظم تدفق لسيل

المهاجرين قد توقف بناء على حظر قانونى صدر فى العشرينات من هذا القرن ، (وهو تشريع لم يؤثر على هجرة المواطنين من أراضينا بما فى ذلك بورت ريكو) ، فان مجموعات بعينها لاتزال موجودة فى كل مدينة من مدننا الكبرى ، ولابد أن تستمر النظم المدرسية بالمدن فى عمل تدبير خاص بهم • وباستثناء ازالة الحاجز اللغوى ، هناك أفراد كثيرون ممن ينزحون من الجنوب والريف الشمالى الى المدن الشمالية الشرقية والغربية ويخلقون مشكلات كبيرة من نفس النوع للنظام التربوى ، ومن ثم فان الزنوج الذين ينتقلون من ريف جورجيا الى شيكاغو ونيويورك أو دترويت يجب أن يتعلموا أساسا ، التكيف بثقافة مختلفة ، أشبه ما تكون بالطريقة التى يجب أن يتكيف بها المهاجر المجرى أو الصينى . ويقوم النظام التربوى عادة فى هذه العملية بدور ، ويستمر فى القيام بهذا الدور •

الضبط الاجتماعى فى مناطق المدن :

لاحظ كثير من المراقبين أن ظروف المدينة تميل الى الاقلال من اشراف الجماعة الفعال على سلوك أعضائها ، ومرد هذا الى عدم معرفة أفراد الجماعة بعضهم بعضا بدرجة كبيرة نسبيا ، وهو ما تتسم به حياة المدينة ، فالوسائل غير الرسمية للاشراف الاجتماعى التى تؤثر الى حد ما تأثيرا فعالا فى الجماعات الصغيرة الأكثر تجانسا ، يكون تأثيرها ضئيلا على سلوك معظم سكان المدينة (يستثنى من ذلك الأحوال التى تكون فيها مجموعة معينة من الناس قد أنشأت مجتمعا محليا محاطا بغيره داخل حدود المدينة) ففى هذه الأحوال التى يجرى فيها السلوك (داخل) الجماعة ، يمكن أن يخضع للتنظيم السوى على يد الجماعة ، ونتيجة لافتقاد الاشراف غير الرسمى ، مع عدد آخر من العوامل من بينها الحرمان الاقتصادى والاجتماعى ، فان المدن تتميز بمعدلات عالية من أنواع الانحرافات المختلفة ، تتراوح بين الأعمال الاجرامية كما يحددها قانون العقوبات،الى انتهاكات للمعايير الأقل شأنا ـ مثل معايير العادات أو أساليب الملبس •

لما كانت المدرسة قوة للضبط والتكامل الاجتماعى ، فان المجتمع يضع على كاهلها قدرا معينا من مسئولية تثبيت المعايير الاجتماعية الأساسية ، ففى النظم المدرسية بالمدن تصبح هذه الوظيفة ذات أهمية أكبر مادامت درجة تكامل المجتمع المعيارية تعتمد الى حد كبير على ما اذا كان أعضاء المجتمع يلتزمون طوعا بالمعايير الاجتماعية أكثر من اعتمادهم على وجود ضوابط قوية غير رسمية (عقوبات ومكافآت) • ويزداد تعقد الموقف لأن المدرسة تجد نفسها فى الغالب ازاء التباين الثقافى ، وهو الطابع السائد فى المدن ، فى نزاع مع الآباء فى كثير من المسائل (أو على الأقل تقابل نكوصا عن التأييد) ناشئا من محاولتها التأثير فى سلوك الطلبة الاجتماعى ، وحينئذ ربما ترى المدرسة ضرورة اشتراكها فى التربية المعيارية ، أو اعادة تربية الوالدين ، وهو واجب دقيق وبالغ الصعوبة على أحسن الاحتمالات ، لكى تدفع الأطفال أية دفعة الى أمام ، اذ أن تأثير المدرسة بدون مساندة الآباء يكون ضعيفا فى الغالب ويصدق هذا بنوع خاص على تلك المناطق التى يعترف فيها المجتمع بمسئولية الوالدين الأولية •

على أن المحاولات التى تبذلها المدرسة لتعليم المعايير والقيم الاجتماعية قد لا تكون لصالح التلميذ دائما أو لصالح المجتمع ككل • فمعظم أعضاء هيئة التدريس ينتمون الى جذور ثقافية ترتد الى الطبقة الوسطى أو الوسطى الراقية ، وهم عادة أعضاء جماعات تلائمها مثل هذه القيم والمعايير ، والطفل الذى يجب أن يتعلم لكى يعيش فى جماعة تتميز بمعايير مخالفة لمعايير الطبقة الوسطى ، قد لا يجد فى السلوك القائم على مثل هذه المعايير معينا له على التوافق مع النظام الاجتماعى الذى يجب أن يتعامل وإياه على الأساس اليومى • ولما كان الأطفال على نحو واحد ، وليسوا أحرارا فى هجر جماعتهم والانتقال الى جماعة أخرى ملائمة لهم ، فان الطفل يجد نفسه فى موقف شاق حين يواجه صراعا بين ما اذا كان السلوك المناسب هو الذى يتعلمه بالمدرسة، وهو الطريقة التى ينتظر منه أن يسلكها بالمنزل ، فهو اما أن يختار ، واما أن يحاول القيام بأدوار مختلفة فى المدرسة والبيت، وهذا هو البديل الذى لابد سيورطه فى صراع ان عاجلا أو آجلا •

التكيف مع حياة المـدن :

وبالرغم من أننا أخذنا ندرك ضآلة ما نعرفه عن تأثيرات سكنى المدن ، النفسية والاجتماعية ، على الأفراد والعائلات ، فلا شـك أن سكنى المدن أحدثت تغييرات واضحة فى الأنماط الطبيعية للسلوك ، وفى أنواع المواقف والتجارب التى يجب أن يمارسها سـكان المدينة • وكلمـا عرفنا المزيد عن القدرات والمهـارات الضرورية لسـاكن المدينة بحيث يتوافق توافقا قويا مع بيئته الفريدة ، الاجتماعية والمادية ، تصبح مفاهيم السياسة التربوية أكثر وضوحا • ومع ذلك فان التكهنات ممكنة فى غيبة نتـائج البحوث •

وهناك نتيجة واضحة الى حد ما ، وتتصل بمنهج مدارس المدن ، وهى أنه ينبغى تزويد الطلبة بالمعلومات والمهارات التى يحتاجون اليها للافادة من الموارد المختلفة ـ الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ـ فى المكان الذى يعيشون فيه : وعلى نظم المدينة أيضا مسئوليات خاصة فى تدريب التلاميذ ودفعهم الى الاسهام اسهاما جـادا ذكيا فى شـئون الحكم المحلـى ، وأن يتقبلوا مسئولياتهم بوصفهم مواطنين ، لخير الجماعة ، عند غيـاب الروادع الخارجية لمقاومة السلوك المنافى للمجتمع •

ولربما يكون ساكن المدينة أكثر التزاما من سكان أية بيئـة اجتماعية أخرى ، بحراسة أخيه ، اذا كنـا نريد ألا تتحول مدننا الى غابات يحافظ فيها على النظام بقوة الساعدين •

وفيما يتصل بهذا الوجه من وجوه وظائف مدرسة المدينة ، ينبغى ملاحظة أن التباين فى المعتقدات والتقاليد الثقافية ، وهى الطابع المميز للمدينة ، يجعل اهتمام المدارس اهتماما خاصـا بزيـادة وعـى التلاميذ وفهمهـم وتسامحهم ازاء معتقـدات المجموعات الأخرى التى تخالف معتقداتهم الشخصية أمرا بالغ الأهمية •

وأخيرا ، يبدو من الأمور التى تستحق البحث ، ضرورة بذل مدارس المدن ، بعض المحاولات الواعية لتعليم الأطفال التمسك بالعلاقات الاجتماعية المتزنة المفيدة ، حتى يستطيعوا ككبار فيما بعد يظلهم نظام متزايد التعقيد ، أن يتخذوا الاجراءات لضبط العوامل الاجتماعية التى يغلب أن تؤثر فى حياتهم الخاصة ٠

ثورة الزنوج :

من بين جميع التغيرات التى تجرى فى مجتمعنا فى الوقت الحاضر ، ذلك التغير الذى كان أقواها جميعا ، وأبعدها أثرا من كافة وجوه النظام الاجتماعى تقريبا ، وهو يقظة رغبات الزنوج الثائرة فى سبيل تكافؤ منزلتهم فى المجتمع ، ويرجع بعض السبب فى الانفجار الى سنة ١٩٥٤ حين قررت المحكمة العليا أن عزل الزنوج فى الخدمات التعليمية غير عادل ، وألهب هذا القرار مشاعر الصراع المتفاقمة عند الزنوج ، اذ يدركون أنهم قادرون على منافسة البيض على قدم المساواة ولكنهم حرموا من حقهم فى هذه المنافسة ، واستعرت حدة شعور الزنوج ازاء هذه القضية بسرعة فائقة ، بحيث ظل أعضاء كثيرون من جماعة البيض غير راغبين فى الاعتراف بما حدث اعترافا كاملا ٠

ومع ذلك فان الحقائق لا يمكن أن تنكر ٠ فبالرغم من انقسام مجتمع الزنوج المحلى وقادته انقساما خطيرا حول طريقة انجاز أهدافهم ، فان وجه الحظ صادف معركة يغلب ألا تنتهى ما لم يقض على كل أثر للعبودية ٠ وتشير كل الدلائل الى أن الزنوج لا يرغبون فى الانتظار طويلا حتى يمنحهم البيض طوعا المساواة أمام القانون ، فالزنجى يريدنا أن نعلن حقه فى المواطنة الكاملة على الفور ، لا وفى وقت ما فى المستقبل البعيد ٠

وتشير الدلائل ، كما هو الحال فى أية حركة اجتماعية من هذا النوع ، الى أن معظم الجماعة الزنجية كانت مشتركة حتى هذه المرحلة اشتراكا سطحيا أو متقطعا فى الثورة ٠ وبالاضافة الى مقاطعة مدرسة أو أثنتين ، ومسيرة الحقوق المدنية التاريخية

الى الكابيتول ، فان مسئولية شن الحرب قد ولدت على يد مجموعة قيادية صغيرة نسبيا • ولكن من الواضح وجود مؤازرة مستترة وراء نشاط هذه المجموعة ، ويمكن توقع تصاعد الضغط كلما انتشرت عدوى الثورة ، فطبيعة العواطف التى أثارتها مشكلة الاضطهاد والتفرقة العنصرية وعمقها يستحيل معها على أى زنجى ذى شعبية ، الانسحاب من الصراع دون أن يستهدف لعداء الأعضاء الآخرين من مجموعته •

والأسئلة الوحيدة الباقية تتعلق بالشكل الخاص الذى ستتخذه الثورة بتجميعها القوة الدافعة والتأييد الايجابى من جمهور الزنوج • ويتراوح الاختيار بين مظاهرات الزنوج السلمية المستمرة التى تطالب بالمساواة أمام القانون وبين الدعوة الى العنف اذا لزم الأمر لانتزاع الاحترام لحقوق الزنوج ، أو انكار الزنوج لمجتمع البيض برمته انكارا باتا • (اتخذت حركة المسلمين السود هذا السبيل) • ومن المرجح فيما يبدو أن العامل الأول فى تحديد بديل يرتضيه معظم الزنوج هو رغبة مجتمع البيض فى قبول مبادرة زعماء الزنوج بمطالب بعيدة عن العنف ، والحد الذى يشعر عنده الزنوج أنه يحقق لهم تكافؤا عن طريق الوسائل السلمية ، ومادام زعماء الزنوج المسئولون يستطيعون اقامة الدليل على المكاسب الهامة التى حققوها دون اللجوء الى استعمال العنف والامعان فى العصيان المدنى ، فسيكون من العسير على العناصر المبالغة فى التطرف كسب عدد كاف من الأنصار لاحداث تأثير بعيد المدى • ومع ذلك فان وجود مثل هذه العناصر فى الخلفية الاجتماعية لا يمكن انكاره • فهى تقوى مركز المعتدلين الذين يجب أن يمسكوا بالميزان فى حرص شديد ، وذلك باتخاذ موقف حازم الى الحد الذى يقنع جمهور الأنصار المناضلين ، ويتفادى الأعمال العدائية المتطرفة ضد جماعة البيض بحيث تجعلهم يبطلون قيمة التنازلات المكتسبة •

ان المدرسة موجودة فى كل مكان من هذا الصراع ، وهى بؤرة الاهتمام • ومكاسب الزنوج التربوية لعبت على جميع

المستويات دورا هاما فى اندماجهم مع قيم ثقافة البيض السائدة ، وفى تأجج مشاعرهم حين يحرمون من نصيبهم من الحقوق والفرص · ويمكن أن نتوقع تفاقم هذه المشاعر الثائرة بالاضافة الى نتائج بترهم الواضحة ، ما لم تنفسح أمامهم الفرص المهنية والاجتماعية · وأدرك زعماء الزنوج من ناحية أخرى الدور الحيوى الذى تقوم به التربية فى نجاح الزنوج مستقبلا كأفراد وكمجموعة ، وركزوا جهودهم فى ضمان استمرار حريتهم السابقة فى دخول جميع مدارس البيض وتحسين « الميزان العنصرى » حيثما وجد اختلال فى ميزان أحد الطرفين ، والحصول على تسهيلات تربوية تعويضية للزنوج « المحرومين ثقافيا » فى جميع الظروف ·

وخلق الاهتمام الايجابى بالتربية من جانب زعماء الحقوق المدنية متاعب عدة للمدرسين والآباء وأعضاء مجلس التعليم والسياسيين وغيرهم ممن يضمهم ميدان التربية · وأبرز دور يقوم به التعليم العام فى هذه البلاد يتحتم معه استمرار المدرسة كمركز للجدل حول الكفاح فى سبيل الحقوق المدنية مادام هذا النزاع قائما · وسنعود لمناقشة بعض النقاط المحددة فى هذا الموضوع فى الأجزاء العامة من هذا الكتاب ·

التغير السياسى ـ الجماعة والشعب والعالم :

هناك تغيران خطيران (كان لهما تأثير واضح فى التربية ، وسيظلان كذلك) حدثا فى البناء الحكومى للمجتمع ابان السنوات الخمسين الماضية · أولهما تزايد اشتراك الحكومة فى أنشطة أعضاء المجتمع ، وهو التغير الذى حدث فى صورة ادارات حكومية على جميع المستويات ، المستوى القومى أو المستوى الاقليمى أو الولاية والمستوى المحلى ـ واضطلاعها بمسئولية أكبر فى ادارة مجتمع أكبر ، وأكثر تعقيدا · ولم يقتصر الأمر على ازدياد حجم الحكومات المحلية ، ولكنها نمت أيضا من حيث القوة البحتة ، وعدد المناطق التى يمتد اليها نفوذها ـ من التنظيمات التجارية المتبادلة بين الولايات ، الى عدادات وقوف السيارات والاشراف على الايجارات ·

ويمكن أن نقسم تأثيرات هذه التغيرات الحكومية على التربية الى نوعين : مباشر وغير مباشر . ويندرج تحت النوع الأول أشياء مثل المساعدة المالية التى تقدمها الدولة أو الحكومة الفدرالية ، والتشريع التنظيمي الخاص بالادارة المدرسية والسياسات التربوية . على أن الحكومة الفدرالية تتجنب بكل حرص أية محاولة لتغيير الممارسة التربوية بصورة مباشرة ، كما سبق أن أوضحنا ، فان البرامج الفدرالية الخاصة بالمساعدة المالية التى تمنح للولايات والوكالات الأخرى لمعاونة طائفة من مختلف البرامج التعليمية ومن بينها التدريب المهنى ، وتدريب المدرسين والاخصائيين ، والاختبارات والمقاييس ، والبحوث التربوية ، كان لها تأثير مباشر على التربية من خلال تنظيم طوال العام الدراسى ، وتقرير الشروط الأساسية لشهادات المدرسين ، والحد الأدنى الضرورى لدراسة مقررات المدارس الثانوية ، وما الى ذلك : أما الفرع القضائى بالحكومة فله أيضا تأثير عميق عن طريق أحكامه القضائية فى عدد من المسائل الدقيقة التى تهم المدارس بصورة مباشرة ـ مثل التفرقة العنصرية ، ومجموعة من المسائل تتعلق بفصل الكنيسة عن الدولة .

وبالاضافة الى التأثيرات المباشرة ، سواء كانت قليلة أو كثيرة ، الناجمة عن زيادة تدخل الحكومة فى شئون التربية ، فهناك طريقة أخرى جد مختلفة أثر بها نمو الحكومة فى التربية بهذه البلاد . فنظرا لأن الحكومة تلعب دورا جوهريا فى حياة أعضاء المجتمع ، أصبح بالتالى من المهم للمواطنين المثقفين أن يفهموا شيئا ما عن أعمال الحكومة لا لمجرد أن الفرد لابد له من التعامل مع هيئات الحكومة خلال حياته اليومية ، ولكن لأن الشكل الخاص بحكومتنا فى حاجة الىّ اسهام مواطنين واعين بالعملية السياسية نفسها . واذن ، فما دامت الحكومة تنمو حجما ونفوذا فكذلك تنمو مسئولية المدرسة فى تزويد الأعضاء الجدد فى المجتمع بالمعلومات اللازمة للقيام بدورهم فى العملية الديمقراطية ، هذا بالاضافة الى ما هو ضرورى لهم للافادة

الكاملة من الفرص التى تمنحها سياسات الحكومة وتؤثر فيهم كأفراد فى المجتمع ٠

هناك حقيقة اضافية غير مباشرة تتعلق بدور الحكومة الجديد نسبيا ، فهى فى الواقع المصدر الرئيسى لتوظيف الأفراد فى كل مجال مهنى يمكن أن يتخيله المرء ، وسنبحث بشىء من التفصيل فيما يلى أثر سياسة العاملين بالحكومة ومتطلبات هذه السياسة من النظام التعليمى ، ولكن يجب أن نلاحظ هنا أن تطوير معدلات التوظيف والترقية بطريقة موضوعية الى حد ما ، من جانب هيئات الخدمة المدنية على جميع المستويات الحكومية كان له أعظم تأثير على التركيب الوظيفى للمجتمع ، وعلى متغيرات دقيقة مثل فرص الترقى الاجتماعى وأنواع القدرات المطلوبة للتقدم فى الوظيفة ، وبالتالى كان له نتائج هامة بالنسبة لما يعلم بالمدارس ، والطرق المستخدمة لتقييم التلاميذ ٠ ومهما كان من أمر عيوب خدمة الحكومة ، فقد أثرت هذه الخدمة فى خلق طبقة كبرى من الوظائف المهنية فى المجتمع : أى بيروقراطية يقوم فيها الاختيار والترقية على أساس الجدارة والاستحقاق الى حد بعيد ، وبذلك تزيد فرص الترقى زيادة واضحة فى قطاعات معينة فى المجتمع ، وأهمها الأعضاء الذين ينتسبون الى سلالة ومجموعات الأقليات ٠

والتغير الكبير الثانى الذى حدث فى البناء السياسى والحكومى فى المجتمع ، هو نمو الاعتماد المتبادل بين جميع الحكومات ، احداها مع الأخرى لا فى حدود مجتمع معين ، بل عبر التخوم الدولية كذلك ٠ ويرجع هذا التطور الى تكاثر عدد الوظائف الحكومية وتعقدها ، كما يرجع الى التقدم التكنولوجى الذى جعل فى الامكان ، السفر والاتصال مع جميع أنحاء العالم دون مجهود فى الواقع ، ولم يعد فى استطاعة هيئة حكومية واحدة ، سواء كانت على المستوى المحلى أو القومى أو العالمى ، أن تعمل مستقلة عن الهيئات الأخرى الا فى أضيق الحدود الاقليمية ؛ وقد أدت هذه التغيرات الى زيادة مفاجئة فى وظيفة

المدرسة ، شملت تهيئة أعضاء المجتمع العالمى وكذلك أعضاء مجتمعنا تهيئة اجتماعية · أما المشكلات التى خلقها ظهور الجماعة السياسية العالمية ، وصلتها الوثيقة بالموضوع فستبحث فى الفصل الثامن ·

التغير الثقافى والاجتماعى :

فى الواقع هناك عدد من النظريات تحاول أن تقدم فهما أوضح للقوى الدافعة للتغير الاجتماعى ، وبعبارات أعم يمكن تقسيم هذه النظريات الى مجموعة تهتم بالعوامل التى ينجم عنها التغير · وأخرى تهتم بوصف أنماط التغير ، فى محاولة لوضع أساس للتنبؤات عن تطورات المجتمعات المستقبلة ومن هذه المجموعة الأخيرة نجد بعض التصورات عن التغير « الطبيعى » الذى يتراوح بين مسلمات عن النمط الدورى للتغير (اما حول قاعدة ثابتة ، واما على أساس ثقافى متزايد يمكن أن يشاهد فى حالته هذه بشكل تدريجى) وبين منحنى تفسيرى على أساس افتراض أن الأساس الثقافى المتزايد ينتج معدلا سريعا من النمو ؛ ومهما كان شكل التغير المشاهد ، فالواضح الى حد ما أن التغير ينتج بفعل عدد قليل من العوامل الكبرى من بينها تأثير التجديدات التى ينتجها الأفراد من أعضاء المجتمع ، ومدى الاتصال بالثقافات الأخرى وحجم الأساس الثقافى الناتج عن العاملين الأولين ·

أشرنا الى أن المجتمع العصرى يتسم بسرعة التغير الاجتماعى والثقافى الذى يؤثر فى كل أجزاء المجتمع ، وان كان بمعدلات مختلفة · ويبدو حتى هذه النقطة أننا فى عهد تغير تكنولوجى سريع ، وان كان من غير الواضح كم من الوقت يمكن أن يظل هذا · وهناك ظل من الشك فى أن معدلنا من التغير كان نتيجة للنشاط المتبادل للمتغيرات الثلاثة التى ذكرناها آنفا (المخترعون ـ والاتصال الثقافى ـ والأساس الثقافى) بالاتحاد مع عوامل أخرى (طبيعية) مثل تزايد السكان وغزارة الموارد ·

ولقد لاحظ كثيرون من علماء الأجناس البشرية وعلماء الاجتماع أن مظهر أى تجديد ، سواء كان اجتماعيا أو تكنولوجيا ، ليس فقط نتيجة للخيال الخلاق للشخص المجدد ، بل هو نتيجة أيضا للصلة الوثيقة للكمية الموجودة من المعلومات والأساليب ـ أى الأساس الثقافى ـ الذى تأثر بدوره تأثرا عظيما بالاتصال بين أعضاء مجتمعات ذات ثقافات مختلفة · وهناك عامل اضافى هو مدى تكريس أعضاء المجتمع اهتمامهم لحل مشكلة بعينها · واذن فما كنا لنتكهن باختراع القنبلة الذرية قبل اكتشافات اينشتين فى مجال الرياضيات والعلوم الطبيعية ، أو بدون الدافع الى الحرب العالمية الثانية · وتراكم المعلومات والأساليب فى المجتمع الصناعى العصرى ، سهل لأعضاء المجتمع العمل على ايجاد حلول لمشكلات لم تكن تدور فى الخيال قبل خمسين أو مائة عام ·

ان طبيعة التفاعل الايجابى للمتغيرات الثقافية يمكن تعزيزها أيضا بتوضيح الطريقة التى مهدت بها التجديدات التكنولوجية فى مجالات المواصلات والنقل الى زيادة الاتصال الثقافى بين جميع أنحاء العالم ، وبالتالى لعبت المعتقدات والمصالح والمهارات ، دورا هاما فى عملية التجديد والتغير برمتها ·

كثير من المشكلات التى أدى اليها التغير الاجتماعى والثقافى ، نجمت من أن جميع أجزاء المجتمع لم تتغير بنفس السرعة ، اما لأن المعلومات والأساليب الجديدة اقتضت وقتا أطول للوصول الى بعض أجزاء المجتمع من البعض الآخر ، واما لأن بعض المجموعات فى المجتمع تأخذ بمعتقدات ترمى الى جعل أعضائها أكثر مقاومة للتغير · وبسبب اختلاف سرعة انتقال هذه المعلومات والأساليب الجديدة حالة من التوتر والاجهاد تستمر الى درجة أن يصبح انتشار التغير المتفاوت سمة شائعة فى المجتمعات المعقدة · وفى الفترات التى يصل فيها التغير السريع الى حده الأقصى ، كالتغير الذى نجد أنفسنا حياله الآن ، يمكننا التنبؤ بأن مقدار الاجهاد الراهن سيزداد بنسبة الزيادة التى

تحدث فى معدل التغير · ومع ذلك يجب ملاحظة أن بعض الاختراعات التى أدت الى تغير مجتمعنا تغيرا سريعا من الناحية المادية وهى نمو وسائل الاعلام الجماهيرية ـ كان له على الأرجح تأثير مفيد فى التخفيف من انتشار الاختراعات فى كل المجتمع بطريقة لم تكن ممكنة من قبل · ولاشك ، فيما يتعلق على الأقل ببعض جوانب الثقافة ، أن التلفزيون والراديو والمجلات كان لها جميعا تأثير فى تلطيف حدة الضغط الاجتماعى الناتج من تباين سرعات التغير الثقافى ·

وكما سنرى فى الفصول التالية سيستمر الجهاز التربوى فى القيام بدور ذى شأن فى الوساطة بين الثقافة والمجتمع وأعضائه ، ففى هذه العملية يجب أن تكون المدرسة محافظة ومجددة معا ، محافظة على التقليد ، ومحطمة للمعتقدات البالية · وبسبب مركز المدرسة الى جانب الأسرة ، فى قلب العملية الاجتماعية فان نجاح المدرسة فى أداء وظائفها المتعارضة أحيانا يمكن أن يثبت فى النهاية أنه العامل الذى تدور حوله مسألة بقاء المجتمع · ويضم النظام التعليمى بوصفه انعكاسا للمجتمع فى صورة مصغرة ، جميع توترات المجتمع ومتنافراته ومتناقضاته ، ويحتمل كثيرا فيما يبدو ، أن تكون الطريقة التى نعالج بها مشكلاتنا التربوية هى التى تقرر ، الى حد بعيد ، قدرتنا على ادارة شئوننا الجماعية بأوسع وأهم معنى ·